الاستراتيجية الوطنية للتعليم

إشراف

د .خالد طوقان

وزير التربية والتعليم

د .تيسير النعيمي

الأمين العام للشؤون التعليمية والفنية

د .عاطف عضيبات

الأمين العام للشؤون الإدارية والمالية

٢٠٠٦

الاستراتيجية الوطنية للتعليم

وزارة التربية والتعليم

إدارة البحث والتطوير التربوي

طبعت بدعم من الوكالة الدولية
الكندية (CIDA)
ووكالة الولايات المتحدة للإنماء
الدولي (USAID)
وبإسهام من مؤسسة دعم مشروع
تطوير التعليم في الأردن (SJE)

جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

المحتويات

تقديم ٥
نظرة عامة ٧
الإبداع والابتكار ٨
تمهيد ٩
المهارات المهمة في اقتصاد المعرفة ١١
أولاً: الرؤية الوطنية للتربية والتعليم ورسالتها ١٣
الرؤية ١٣
الرسالة ١٣
ثانياً: الحاكمية، والإدارة، والقيادة ١٦
ثالثاً: المتعلم ١٨
المبادرة التعليمية الأردنية ١٩
رابعاً: المناهج الدراسية والتقييم ٢٠
خامساً: دعم التعلم في المدارس ٢٣
سادساً: بيئة التعلم ٢٦
مؤشرات أداء النظام ٢٨
سابعاً: المسؤولية المالية والمساءلة ٢٩
ثامناً: الشراكات والروابط ٣١
التحديات التي تواجه تطوير التعليم في الأردن ٣٤
النتاجات المتوقعة ٣٥
التعليم ما قبل المدرسة ٣٥
التعليم الأساسي والثانوي ٣٦
التعليم المهني/الفني ٣٧
التعليم العالي ٣٨
التعلم المستمر مدى الحياة/التعليم غير النظامي ٣٩
الخلاصة ٤٠

تقديم

يسر وزارة التربية والتعليم أن تصدر وثيقة الاستراتيجية الوطنية للتعليم لعام ٢٠٠٦م، التي تهدف إلى تحقيق الهدفين الآتيين:

- توجيه عمليات وزارة التربية والتعليم في السنوات الخمسة إلى العشرة القادمة من خلال تنفيذ خطط العمل التطويرية السنوية.
- تحديد الاستراتيجيات والآليات والوسائل لتحقيق الرؤية والرسالة.

وكل ذلك بما يتناسب مع سياق الفلسفة والأهداف والسياسات العامة التي ينص عليها قانون التربية والتعليم رقم (٣) لعام ١٩٩٤ (المواد ٣، ٤، ٥ من الفصل الثاني من القانون) فيما يتعلق بالأسس الفكرية والوطنية والاجتماعية التي ترتكز عليها فلسفة المنظومة التعليمية الأردنية وسياساتها العامة، وقد جاءت هذه الاستراتيجية حصيلة مداولات ومناقشات متعددة حول أهمية تنمية الموارد البشرية، سعياً لتحقيق تطور اقتصادي واجتماعي متكامل وفقاً لتوجهات جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله التي تؤكد على أهمية تنافسية الاقتصاد الوطني على المستوى العالمي.

نأمل أن تحقق هذه الاستراتيجية أهدافها في توجيه برامج التعليم والتعلم وممارساته لتزويد الطلبة بالمهارات اللازمة للنجاح في اقتصاد المعرفة.

نظرة عامة

شكل التعليم على الدوام عنصراً أساسياً من عناصر الثقافة العربية الإسلامية. فقد كان له دور مهم في توارث الأجيال للعقيدة الإسلامية السمحة وفهمهم لها والتزامهم بها، وبحقوق المواطنة ومسؤولياتها، وبالقيم الأردنية العليا كاحترام الآخرين، والأمانة، والوعي بالهموم الوطنية والقومية والدولية. وتزداد أهمية التعليم مع سعي الأردن لاحتلال موقعه كدولة عصرية على خريطة العالم. وبالنظر لشح الموارد الطبيعية، يزداد اهتمام الأردن بموارده البشرية باعتبارها العنصر الأساسي لنجاحه في أسواق المنطقة، ولرخاء شعبه وأمنه واستقراره. وتحمل المملكة لنفسها رؤية تتمثل في مواطنين يتحملون المسؤولية، واثقين بأنفسهم، متعلمين، مبدعين، ذوي فكرٍ إبداعي في القضايا المهمة.

ويشكل التعليم عنصراً أساسياً في نمو الاقتصاد الوطني، إذ إنه الآلية الرئيسة لتحسين نوعية سوق العمل. ولتحقيق هدفها في تحويل المملكة إلى مركز لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في الشرق الأوسط، ويتطلع النظام التربوي الأردني إلى تمكين الأردنيين من إتقان مهارات ومعارف جديدة، وإلى خلق التزام وطني بالتعلم المستمر مدى الحياة، لا سيما وأن بيئة الأعمال العالمية تركز على مهارات العمل الجماعي بروح الفريق، وحل المشكلات، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة المعرفة وتوليدها وتطبيقها. ولذلك لابد أن يستجيب قطاع التعليم لتوظيف متطلبات سوق العمل في الصناعات الرئيسة، وتطوير مهارات اقتصاد المعرفة في كل مجالات النظام التربوي، وللتكيف مع هذه الاحتياجات الوطنية يواجه الأردن تحديات حرجة.

ويحتل الأردن مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث توفير فرص التعليم للجميع، والتي توفر أساسا متينا يمكن الانطلاق منه لتحويل مهارات موارده البشرية تدريجيا نحو اقتصاد المعرفة. إذ انخفضت معدلات الأمية في الأردن على سبيل المثال انخفاضا كبيرا خلال العقود الثلاثة الماضية، وتعد نسبتها الآن من النسب الأدنى في المنطقة. وقد أظهر الأردن تقدماً كبيراً عبر السنين في مستوى نتائج الدراسة الدولية للرياضيات والعلوم (TIMSS) . ففي جولة عام ٢٠٠٣، أظهرت النتائج أن طلبة الصف الثامن احتلوا المرتبة الأولى على مستوى الدول العربية في مادة العلوم والمرتبة الثانية في مادة الرياضيات.

وعلى الرغم من ذلك، لا زالت معدلات الأردن في الالتحاق في صفوف مرحلة الطفولة المبكرة متدنية بالمقارنة مع الدول الأخرى نظرا للنقص في عدد رياض الأطفال وارتفاع كلفتها نسبياً ولغياب الوعي، وخاصة بين الفقراء، حول أهمية التعليم ما قبل المدرسة. ومن جانب آخر، تعتبر معدلات الالتحاق في التعليم الأساسي والثانوي من بين أعلاها في المنطقة، باستثناء الالتحاق في التعليم الثانوي المهني الذي استمرت معدلاته في الانخفاض وخاصة بين النساء. ويعد الإنفاق العام على التعليم مرتفعا نسبيا في الأردن بالمقارنة مع حجم اقتصاده، كما ويعتبر فعالا نسبيا. وقد ازداد الإنفاق العام على التعليم المدرسي، حيث يخصص له حالياً نحو (١٢٪) من موازنة الحكومة، أو (٤,١٪) من الناتج المحلي الإجمالي، وهي تنفق بأكملها تقريبا على التعليم الأساسي والثانوي. وقد تم إحراز تقدم ملحوظ في توسيع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس العامة نتيجة للمبادرة الأردنية للتربية والتعليم JEI، ومشروع الحزمة العريضة لشبك المدارس إلكترونياً، ولنشر أجهزة الحاسوب في المدارس.

الإبداع والابتكار

إن قدرة النظام التربوي على تنمية الإبداع والابتكار ورعايته بين المتعلمين هو حجر الزاوية في النظام التربوي الذي يسهم في تطوير اقتصاد المعرفة في الأردن. ولإنجاز ذلك يجب أن يكون النظام التربوي قادراً بحد ذاته على خلق بيئة تشجع الأفراد على التفكير بطرق مبتكرة وإبداعية لحل المشكلات، واستثمار ما يتم تعلمه وتوظيفه في المجال الأوسع للنظام التربوي.

تمهيد

تنسجم الاستراتيجية مع سياق الفلسفة والأهداف والسياسات التي نص عليها قانون التربية والتعليم الأردني لعام ١٩٩٤، حيث تتضمن المواد (٣، و٤، و٥) من الفصل الثاني من القانون المذكور الأسس الفكرية والوطنية والاجتماعية التي ترتكز عليها فلسفة النظام التربوي في الأردن وسياساته.

وتستند فلسفة النظام التربوي في الأردن وأولوياته إلى الإيمان بالله وإلى الإيمان بالقيم والحقوق والحريات الإنسانية. وقد أسهمت عدة منطلقات رئيسة في تشكيل هذه الفلسفة، وفي مقدمتها الثورة العربية الكبرى، والحضارة العربية الإسلامية، والدستور الأردني. وفي هذا السياق، فإن الأهداف العامة للتربية تركز على إعداد مواطنين مؤمنين بالله يدينون بالولاء لبلدهم ولمليكهم.

إن الاستراتيجية الوطنية للتربية هي خلاصة لفترة مكثفة من الحوار الموسع حول أهمية تنمية الموارد البشرية لمستقبل الأردن، وإجماع عام على إعداد برنامج وطني متكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الذي تشكل التربية عنصرا رئيسيا فيه.

وقد كان الملهم الرئيسي لهذا البرنامج الوطني جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم، والذي شدد على أهمية بناء اقتصاد أردني يتسم بالتنافسية على المستوى الدولي، وبالحيوية على المستوى المحلي، وتدعمه جهود مركزة في تنمية الموارد البشرية التي تدفع باتجاه الريادة عن طريق اقتصاد قائم على المعرفة.

وتتمثل السياسات العامة للتربية في الأردن في تحقيق التغيير الشامل للبرامج والممارسات التربوية، وذلك عن طريق تطوير إدارة نظام التعليم العام لإعداد طلبة يمتلكون التوجهات والمهارات اللازمة للنجاح في اقتصاد قائم على المعرفة. ويحتاج هذا النهج إلى عملية تغيير شاملة معمقة للانتقال من نظام مركزي تقليدي إلى نظام يتسم بتوزيع أوسع للسلطة، وبتشاركية مجتمعية موسعة، بحيث يركز على كلٍ من عملية التعلم ونتاجات المباحث.

المهارات المهمة في اقتصاد المعرفة

المهارات الأكاديمية

- مهارات الاتصال
  - ❖ إتقان اللغات التي تنفذ بها الأعمال.
  - ❖ التمكن من استيعاب وإعداد أساليب عرض المعلومات كالأشكال والرسومات البيانية وغيرها.
- مهارات التفكير
  - ❖ التفكير الناقد والمنطقي لتقييم المواقف، وحل المشكلات، واتخاذ القرارات.
  - ❖ فهم المسائل الرياضية وحلها واستخدام نتائجها.
  - ❖ استخدام التكنولوجيا، وأدواتها ووسائلها، ونظم المعلومات بفعالية.
  - ❖ القدرة على توظيف المعرفة المتخصصة من حقول متنوعة مثل المهن التجارية والتكنولوجيا.

مهارات الإدارة الشخصية

- الاتجاهات والسلوكيات الإيجابية
  - ❖ تقدير الذات، والأمانة، والمبادرة.
- المسؤولية
  - ❖ تحديد الأهداف والأولويات.
  - ❖ تخطيط الوقت وإدارته.
  - ❖ المساءلة واتخاذ القرار.
- قابلية التكيف
  - ❖ اقتراح أفكار جديدة ومبتكرة لتنفيذ الأمور بطريقة مختلفة.
  - ❖ تمثل اتجاهات إيجابية نحو التغيير.
- العمل الجماعي بروح الفريق
  - ❖ استخدام أسلوب الفريق في حل المشكلات.
  - ❖ فهم أهداف أصحاب الأعمال والإسهام فيها.
  - ❖ التخطيط ومشاركة الآخرين في اتخاذ القرارات.

رؤيتنا

إعداد أفراد متعلمين وقوى عمل ماهرة.

رسالتنا

تطوير نظام تربوي عماده التميز.

أولاً: الرؤية الوطنية للتربية والتعليم ورسالتها

تحدد رؤية التربية والتعليم في الأردن ورسالتها، التي تم اعتمادها وتبنيها في أواخر العام ٢٠٠٢، الاتجاه المرغوب فيه للتعليم العام في البلاد. وقد أسهمت وثيقتان رئيستان في صياغة الرؤية الوطنية وتحديد الاتجاهات لمبادرات التطوير التربوي الممتدة من رياض الأطفال وحتى التعليم المستمر مدى الحياة. الأولى هي نموذج الرؤية الأردنية للتربية والتعليم، حتى عام ٢٠٢٠ التي صدرت عام ٢٠٠٠ وركزت على ضرورة استجابة التربية لمبادرات التنمية الاقتصادية في قطاع الإنتاج. والثانية كانت نتائج أعمال منتدى التعليم في أردن المستقبل الذي عقد في عام ٢٠٠٢، والذي صاغ استراتيجية وطنية للتطوير وبرامج تطوير عملية للقطاعات الفرعية لمنظومة الموارد البشرية: التعليم العالي، والتعليم العام والتدريب المهني والتقني. وتبنى المجلس الاقتصادي الاستشاري في تشرين الأول من عام ٢٠٠٢ هذه الاستراتيجية.

وقد دُمجت تلك الاستراتيجية الوطنية للتطوير و نتائج منتدى الرؤية معاً في خطط محددة للتنمية. وتعد "خطة التحول الاجتماعي والاقتصادي" التي صاغتها وزارة التخطيط في عام ٢٠٠٣ الخطة الحاكمة لهذا التحول. وقد وضعت وزارة التربية والتعليم ثلاث خطط ذات صلة. الأولى هي خطة التعليم العام ٢٠٠٣-٢٠٠٨ التي تترجم كل بيانات الرؤية ووثائق التخطيط إلى خطة خمسية تشمل المؤسسة التربوية بعناصرها ومفرداتها. والثانية هي برنامج تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة ERfKE1، الذي تنفذه الوزارة حاليا بدعم من البنك الدولي ومساندة الجهات المانحة والممولة الأخرى. أما الثالثة فهي مبادرة التعليم الأردنية JEI، التي تهدف إلى بناء نموذج لتطوير التعلم الإلكتروني ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تدعم التطوير التربوي من خلال إيجاد شراكة بين القطاعين العام والخاص وبدعم من المنتدى الاقتصادي العالمي.

الرؤية

تمتلك المملكة الأردنية الهاشمية منظومات من الموارد البشرية ذات جودة تنافسية كفؤة وقادرة على تزويد المجتمع بخبرات تعليمية مستمرة مدى الحياة، ذات صلة وثيقة بحاجاته الراهنة والمستقبلية، وذلك استجابة للتنمية الاقتصادية المستدامة وتحفيزها عن طريق إعداد أفراد متعلمين وقوى عمل ماهرة.

الرسالة

تطوير نظام تربوي عماده "التميّز"، يعتمد على موارده البشرية، استناداً إلى معايير عالمية وقيم اجتماعية، وروح تنافسية عالية، مما يسهم في تقدم الأردن في خضم "الاقتصاد المعرفي العالمي".

إن قدرة النظام التربوي على تنمية الإبداع والابتكار لدعم المتعلمين ورعايتهم هو حجر الزاوية في أي نظام تربوي يسهم في تطوير اقتصاد المعرفة. وحتى ينجز النظام التربوي ذلك، فلا بد أن يكون قادراً بذاته على تطوير بيئة تعليمية تشجع الأفراد على أن يفكروا بطرق إبداعية، وأن يبتكروا الحلول لما يواجههم من مشكلات، وأن يوظفوا تعلمهم في المواقف الحياتية.

المبادئ الرئيسة

- ترتكز فلسفة النظام التربوي الأردني على الدستور الأردني، والحضارة العربية الإسلامية، ومبادئ الثورة العربية الكبرى، والتجربة الوطنية الأردنية.
- يجب أن يستجيب النظام التربوي في الأردن لكل من الحاجات الراهنة والمستقبلية وأن يرتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن.
- يحافظ النظام التربوي النوعي على قيم أخلاقية عالية، ويعزز الريادة، ويركز على حاجات المتعلم.
- يمكّن النظام التربوي النوعي جميع مواطنيه من الحصول على فرص التعلم، والمساواة في تقديم الخدمات التربوية، بما في ذلك أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العصرية.
- يقدم النظام التربوي النوعي أفضل أساليب التعليم والتعلم التي تمكن الطلبة من إتقان كفايات التعلم وفقاً لمؤشرات أدائية تستند إلى معايير متضمنة في النتاجات التعليمية.
- إن توفير فرص التعلم المستدامة لجميع الأردنيين سيمكنهم من مواكبة التغير السريع في تحديات المواطنة وبنية الاقتصاد.
- سيعمل الأردن على تنمية موارده البشرية لتحقيق تنمية اقتصادية سريعة عن طريق إقامة روابط فعالة بين النظام التربوي، ونظامي التعليم العالي والتدريب، والعمل والصناعة والتنسيق بينها.
- البحث الاقتصادي والتربوي والتعاون مع الشركاء العالميين والإقليميين ضروري لتأهيل المسؤولين والتربويين من أجل صنع القرارات المتعلقة بالموارد البشرية.
- إن تعزيز ثقافة التجريب والإبداع والاستجابة لحاجات المجتمع في مستويات النظام التربوي من شأنه أن يدعم التنفيذ الفعال للتغييرات المرغوب فيها.

- إن التشاور الهادف بين جميع عناصر المجتمع، وبخاصة الذين يتأثرون مباشرة بالنظام التربوي يؤدي إلى خلق فهم مشترك للاتجاه الذي ينحوه النظام التربوي، مما يسهم في جهد جماعي لتنفيذ التغييرات المطلوبة.
- يجب دمج الرؤية والرسالة على نحو راسخ ومحكم، وتطبيقهما في تطوير السياسات وصنع القرارات بحيث توجهان جميع مستويات التخطيط التربوي.

الاستراتيجيات

ستقوم الوزارة، من أجل فهم الرؤية والرسالة واستخدامهما، بالآتي:

- ضمان أن تتم مناقشة الرؤية والرسالة مع قاعدة عريضة من المعنيين الرئيسيين لفهمهما والمصادقة عليهما، وذلك من أجل تطوير فهم مشترك لهما، والالتزام بهما، لتحقيق إجماع على أهداف التعليم العام وأولوياته.
- استخدام الرؤية والرسالة لتوجيه الخطط والجهود والاستثمارات في تطوير النظام التربوي وتجديده.
- الاستمرار في تحديث الرؤية والرسالة وربطهما معاً بمتطلبات الاقتصاد والمجتمع، والمجالات التي يعمل فيها نظام التعليم العام.
- تشجيع الإبداع والتميز وتقديره ومكافأته على مستوى المتعلم والمعلم والمدرسة والمديرية والوزارة.
- تبني آليات تمكن المتعلمين والمعلمين ومديري المدارس ومديري التربية من الوصول إلى مدى واسع من المعلومات حول مجالات وأساليب إبداعية ومبتكرة في التعلم والإدارة، والتشارك فيها والإفادة منها.
- تقييم أفضل الممارسات والدروس المستقاة من الابتكار الفردي وتوظيفها لمصلحة النظام بأكمله.
- تعزيز دمج النوع الاجتماعي في جميع السياسات والبرامج والممارسات.

ثانياً: الحاكمية، والإدارة، والقيادة

ستقوم وزارة التربية والتعليم بإدارة النظام التربوي عن طريق التفويض المناسب للصلاحية والمسؤولية، وتسهيل أساليب الشراكة مع المجتمعات المحلية والقطاع الخاص، والوقوف على المعلومات المستجدة الموثوقة المتعلقة بحالة النظام. وسيؤدي نهج توزيع القيادة هذا إلى الانتقال لتركيز الاهتمام نحو مراقبة جودة الأداء، بعيدا عن الاكتفاء فقط بتقييم مدى تنفيذ النشاطات.

وستختلف الحاكمية والإدارة والقيادة في النظام التربوي في المستقبل اختلافا كبيراً من حيث الشكل والمضمون عن تلك السائدة في النظام المطور حالياً. وسيوكل صنع القرارات إلى مستويات أدنى لتعزيز أداء النظام وجودته. وستعاد هيكلية الكوادر الإدارية وفقاً للرؤية والرسالة وتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بمدى جودة أداء النظام. وتعد القيادة ذات القدرة على الاستشراف المستقبلي عنصرا أساسيا للإدارة الناجحة، مع التركيز في الوقت ذاته على منح القيادة والابتكار في جميع المستويات التنظيمية التشجيع والدعم اللازم.

إن المدرسة هي العنصر التنظيمي المحوري في النظام التربوي. وعلى ذلك سيتم تفويض مستوى أكبر من سلطة صنع القرارات وصلاحياته ومسؤولياته إلى مستوى المدرسة مع دعم أكبر للإدارة المدرسية. فالمدارس التي يقودها قادة ومدرسون أكفياء قادرون على إنجاز خطط وأعمال صحيحة من أجل تحسين أداء المتعلمين هي التي ستمكن الطلبة من تحقيق مستويات أعلى من النجاح في التعلم. ويحتاج نقل سلطة صنع القرارات هذه إلى شفافية في التطبيق وإلى توقعات واضحة من قبل الوزارة حول المسؤولية والمساءلة، وذلك لدعم التحسن المستمر في أداء النظام التربوي.

المبادئ الرئيسة

- إن القيادة الواضحة والعامة من جانب الإدارة العليا في وزارة التربية والتعليم لها دور حاسم في نجاح التطوير التربوي، الذي يدعمه التزام مديريات (وزارة التربية) بخطط التطوير التربوي واستراتيجياته، وتبنيهم لها.
- يتمثل الدور الرئيسي للوزارة في إدارة المعرفة والابتكار على المستوى الاستراتيجي وصنع السياسات.
- يتمثل الدور الرئيسي لمديريات التربية والتعليم والمدارس في إدارة العمليات على المستوى المحلي.

- العنصر الرئيسي في النظام التربوي هو المدرسة، والقائد التربوي الرئيسي فيها هو مدير المدرسة.
- إن الذين يتأثرون بالقرارات أكثر قدرة من غيرهم على صنع تلك القرارات.
- ستؤدي الشفافية في اتخاذ القرارات الخاصة بالنظام التربوي بأكمله إلى تحسين نظام المساءلة واتخاذ القرارات وتسيير الأعمال.
- إن جميع موظفي المؤسسة التربوية قادرون بوجه خاص على تقديم إسهامات مهمة للوزارة وتعزيز الفعالية المدرسية.
- ستؤدي تهيئة الأفراد من خلال تدريبهم على التغيير وإدارته وكذا الأمر في تقدير إنجازاتهم واتجاهاتهم الإيجابية إلى زيادة فاعلية إعادة الهيكلية التنظيمية للمؤسسة.

الاستراتيجيات

بهدف تعزيز الحاكمية الرشيدة، والإدارة، والقيادة، ستقوم الوزارة بالآتي:

- إعادة النظر باستمرار في أدوار الذين يديرون ويقودون ويقيمون النظام التربوي، بما يساعد في تحديث معرفتهم ومهاراتهم واتجاهاتهم وتقييمها.
- اعتماد معايير أدائية في مستويات النظام بأكمله وتقدير الأداء المتميز للأفراد في جميع مستويات النظام، وبخاصة أداء المعلمين والإدارة.
- تطوير أساليب انتقاء القادة التربويين ودعمهم وتمكينهم، في إطار يحقق العدالة في النوع الاجتماعي.
- توفير التدريب على القيادة لمديري المدارس، والعاملين في مديريات التربية والتعليم والعاملين في مركز الوزارة لدعم البنى التنظيمية الجديدة في جميع المستويات في إطار من المساواة في النوع الاجتماعي.
- تفويض آليات صنع القرارات واعتماد اللامركزية وذلك لضمان الشفافية والاقتراب بصنع القرارات وتطبيقها من المتأثرين بها.
- تطوير أنظمة تكنولوجية توفر معلومات وتحليلات دقيقة ملائمة في الوقت المناسب حول النظام التربوي، وتوظيفها لدعم القرارات التربوية وترشيدها.
- وضع الخطط والموازنات السنوية استنادا إلى تحليل موضوعي للنظام التربوي مدعم بشواهد وأدلة موضوعية، ومؤشرات الأداء، ودراسات الكلفة والجدوى الاقتصادية.

ثالثاً: المتعلم

تدرك الوزارة التحدي الذي يواجهها بما يتوافر لديها من موارد مالية محدودة.

ستتوفر للمتعلمين كافة، بغض النظر عن نوعهم الاجتماعي، أو عرقهم، أو وضعهم الاقتصادي، فرصة الحصول على الفرص التربوية التي يتوافر فيها الإنصاف والعدالة في تقديم الخدمات وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويحدد المتعلمون في نظام التعليم العام الحالي من حيث المبدأ بناءً على العمر والمستوى الدراسي مثال: (الصف العاشر الأساسي). إلا أن الرؤية الجديدة للتربية المؤدية إلى الاقتصاد القائم على المعرفة توسع هذا التعريف ليشمل الطلبة في مرحلة الطفولة المبكرة، والذين لم يكملوا التعليم النظامي الأساسي، والتعلم المستمر مدى الحياة.

وفي الوقت الذي تلتزم فيه الوزارة بتوفير البرامج الخاصة للمتعلمين الموهوبين، والمتعلمين المعرضين للخطر، والمتعلمين من ذوي الصعوبات التعلمية الجسمية أو الانفعالية أو العقلية، والمتعلمين في المناطق النائية، والمتعلمين من ذوي الخلفيات الثقافية المختلفة، فإنها تدرك التحدي الذي يواجهها بما يتوافر لديها من موارد مالية محدودة.

المبادئ الرئيسة

- يمتلك المتعلمون قدرات مختلفة، ويتعلمون بطرق مختلفة، وبمعدلات تعلم مختلفة. وهم يجلبون معهم خصائص فريدة لعملية التعلم. وتقع مسؤولية تقديم المساعدة لكل متعلم لتمكينه من تحقيق أقصى طاقاته وإمكاناتها على النظام التربوي.
- إن بعض المتعلمين لايتمتعون بامتيازات كغيرهم، وهم لذلك

يحتاجون إلى استراتيجيات وبرامج خاصة لاكتساب كفايات التعلم الأساسية.

- يوفر التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة للمتعلم احتمالات أفضل للنجاح في الصفوف الأولى، إضافة إلى منافع اقتصادية واجتماعية للمجتمع.

الاستراتيجيات

من أجل تعزيز فرص الحصول على التعليم في إطار من العدالة والمساواة لجميع المتعلمين، ستقوم الوزارة بالآتي:

- توفير أنظمة وخدمات تعليمية ذات كلفة متدنية وجودة عالية تمكن جميع المتعلمين من تحقيق النتاجات التعلمية الأساسية عن طريق استخدام مجموعة متنوعة من الأساليب والموارد بما فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- التوسع في فرص التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة بدءاً من الصف التمهيدي في رياض الأطفال (KG II)، وبخاصة في المناطق الفقيرة والنائية، باعتباره وسيلة لرفع درجة استعداد الأطفال للتعليم.
- تصميم عمليات وتنفيذها بهدف تحديد أولويات توزيع الموارد المالية لتحقيق المساواة في الفرص التربوية للجميع.
- تقديم خدمات تربوية خاصة للطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك ذوو التحديات الجسمية أو العقلية والطلبة الموهوبون بما في ذلك خدمات التشخيص والبرامج العلاجية والإثرائية ومصادر الدعم الأخرى.

المبادرة التعليمية الأردنية

هذه المبادرة هي شراكة بين القطاعين العام والخاص انطلقت في حزيران ٢٠٠٣ بدعم من المنتدى الاقتصادي العالمي.

صممت هذه المبادرة بهدف تحسين التعليم من خلال الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولتقديم نموذج يوضح دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم المنظومات الجديدة وفي إفادة المدارس والطلبة. تدعم المبادرة نشر مواد التعلم الإلكتروني في موضوعات من مثل الرياضيات، والعلوم، واللغة العربية، واللغة الإنجليزية كلغة أجنبية في (١٠٠) مدرسة استكشافية Discovery Schools.

رابعاً: المناهج الدراسية والتقييم

يجسد المنهاج القيم المحورية ومعتقدات الأردنيين والرؤية المستقبلية للمجتمع.

يعد المنهاج محور النظام التربوي كونه يعبر عما يجب تعلمه من قبل الطلبة. ويشكل تجديد المنهاج عنصراً محورياً في استراتيجية التطوير التربوي في الأردن. وترتبط جميع العمليات التربوية والإدارية الأخرى ارتباطاً مباشراً بتطوير المنهاج، وتعد داعمة له. ويجسد المنهاج القيم والمعتقدات الأساسية لدى الأردنيين وكذلك التطلعات والرؤية المستقبلية للمجتمع، ولذلك فإن التغييرات في المنهاج وأساليب التقييم والمصادر ستكون انعكاساً للأهداف الوطنية والثقافية التي تترجم إلى معرفة، ومهارات، واتجاهات يجب على المتعلم اكتسابها على مستوى المدرسة. وسيحظى المنهاج الجديد أيضاً بدعم، وذلك من خلال تجديد كفايات المعلمين وممارساتهم في التدريس والتقييم، وكذلك بتطوير أفضل مصادر التعلم وأنسبها. إن الأثر الأساسي لسعي الأردن لتحسين نظامه التربوي سيظهر في التحصيل المدرسي للطلبة ومدى ارتباطه بتحصيل مابعد المدرسة وسوق العمل.

وستقوم وزارة التربية والتعليم بتحديد المضامين والأنشطة والخبرات وأساليب التقييم التي تمكن الطلبة على نحو أفضل من تحقيق مجموعة شاملة من نتاجات التعلم القابلة للقياس. وستقوم بهذه المهمة بالتشاور والتعاون مع مجموعات واسعة من قطاعات مختلفة في المجتمع الأردني بمن فيهم قادة المجتمع المحلي، وأولياء الأمور، ورجال الأعمال، والتعليم العالي.

وينظم الإطار العام للمناهج والتقييم لعام ٢٠٠٣ النتاجات التعلمية الأساسية التي ستشكل الأساس لتطوير المنهاج الوطني، كما يضمن الإطار المنشود إحداث التكامل المنشود بين مجالات المحتوى ويساعد في ضمان الشمولية الكلية والتوافق مع نظام الامتحانات المدرسية.

وتدعم النتاجات التعلمية المحورية النمو الفكري والانفعالي والاجتماعي للمتعلم، وهي متطلبات حساسة وضرورية لإعداد كل طالب للمواطنة، والتعليم العالي، والعمل. وهناك حاجة لمعلومات صحيحة وموثوقة، ومتسقة وفي وقتها المناسب بهدف التأكد من تحقيق النتاجات، وكما أن هناك ضرورة للاستمرار في تحسين

نواتج النظام التربوي ومخرجاته وذلك بتطبيق جملة من النشاطات المتعلقة بإعداد التقارير، والإدارة، والتخطيط، وضمان الجودة، وصنع القرارات. وهذه جميعها أدوات ضرورية لتحسين أداء النظام وإنتاجيته وفعاليته.

إن تخطيط المنهاج وتطويره على نحو فعّال، وتحسين جودة المنهاج، والتعليم والتعلم، وتخصيص المصادر وفق الأهداف، وتدريب المعلمين، والسياسات الخاصة بالموظفين كلها أمور تتوقف على المعرفة الدقيقة والموثوقة بتعلم الطلبة. ويمكن الحصول على البيانات اللازمة لجميع هذه الأنشطة المهمة – على أفضل وجه – عن طريق نظام معلومات مدرسي يوفر معلومات عن مستويات تعلم الطلبة، ويمكن من مراقبة مدى تحقق النتاجات ومستويات إتقانها على المستوى الوطني وانسجامها مع المعايير العالمية.

ضمـان تقييـم المناهج من أجـل تحسيـن التعلـم وفقاً لمعايير وطنية وعالمية.

المبادئ الرئيسة

- إن الهدف من التعليم، كما يعبر عنه في المنهاج بأكمله، هو إعداد أفراد متكاملي النمو، قادرين على تحقيق إمكانياتهم بمظاهرها المعرفية والانفعالية والاجتماعية.
- يُعد المنهاج الطلبة للحياة بعد المدرسة. ويشمل ذلك مهارات الحياة والمواطنة والتشغيل، والإعداد للتعلم بعد المرحلة الثانوية.
- يكون المنهاج متكاملاً أفقياً عبر مجالات المبحث/المهارة ومتتابعاً رأسياً.
- إن عمليات التعلم (تعلم كيف تتعلم) أكثر أهمية من المحتوى الدراسي، وذلك من أجل المشاركة المستقبلية في الاقتصاد القائم على المعرفة.
- يتولى الطالب مسؤولية متزايدة عن تعلمه وتقييم تقدمه التحصيلي عبر الصفوف المتتالية.
- إن تقييم التعلم يصب مباشرة في تصميم التدريس ويوفر معلومات متواصلة للطلبة عن أدائهم.
- يدعم المنهاج اكتساب مهارات اقتصاد المعرفة في مجال الاتصال، وإدارة المعلومات، واستخدام الأرقام، والتفكير الناقد، والإبداع والابتكار، وحل المشكلات، والإدارة الذاتية، والعمل بروح الفريق.

- إن اكتساب مهارات التفكير العليا: التحليل، والتركيب، والتقويم، والتطبيق؛ جزء من النتاجات التعلمية الأساسية، وهي تشكل الأساس لاستراتيجيات التقييم.
- إن استخدام التكنولوجيا سيدعم اكتساب النتاجات التعلمية الأساسية.

الاستراتيجيات

لغايات استخدام المنهاج استخداماً يحقق أقصى تأثير له، ستقوم الوزارة بالآتي:

- إجراء مشاورات واسعة ومنتظمة، ومستمرة مع الشركاء الفاعلين في مجال جهود تطوير المناهج، ونتاجات التعلم الأساسية، والإطار العام للمنهاج.
- ضمان اشتقاق نتاجات التعلم والمنهاج المحوري من إطار المنهاج والتقييم وضمان توافقهما مع الرؤية الرسالة ومع الأهداف الوطنية للنظام التربوي.
- تمكين الطلبة والمعلمين وغيرهم من الأفراد والوكالات من الوصول إلى المدى الواسع من المحتوى الدراسي ومناهج التعلم واستخدامها في تحقيق نتاجات التعلم الأساسية والمرغوب فيها.
- ضمان التقييم الملائم لتحصيل الطلبة للنتاجات التعلمية، بما في ذلك توفير التغذية الراجعة للطالب، والمعلم، والنظام التربوي، وذلك بهدف تحسين التعلم وفق معايير وطنية وعالمية. وستتوجه عمليات التقييم الوطني نحو التقييم المستمر لمجموعة واسعة من المهارات المعرفية، بما في ذلك مهارات التفكير العليا وحل المشكلات وفقاً للمعايير الوطنية.
- تطوير المنهاج لإحداث توازن بين المحتوى ونتاجات عملية التعلم التي تتطلب توظيفاً موسعاً لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يدفع باتجاه خلق المعرفة وإدارتها.
- ضمان توفير مستوى متنوع من الأنشطة اللامنهجية للطلبة، بما في ذلك الرياضة، والموسيقى، والثقافة، والمواطنة، والفنون وفق الظروف المحلية للمدرسة.
- مراجعة برامج التعليم المهني لكي تتلاءم مع الحاجات الراهنة والمتوقعة لسوق العمل ونظام التدريب المهني الوطني.
- التركيز على التربية الإسلامية والأخلاقية والثقافة العربية، وكذلك المتطلبات الخاصة بالرياضيات والعلوم، والفروع المعرفية التطبيقية التي تتوافق مع المعايير الدولية وسوق العمل.
- التركيز على أدوار النوع الاجتماعي للذكور والإناث، وبيان أثرها على مسيرة التنمية الوطنية الشاملة.

خامساً: دعم التعلم في المدارس

تحدد النتاجات التعلمية وطرق التدريس الموارد البشرية والمادية اللازمة لإنتاج تعلم فعال. ويشمل دعم التعليم: الموارد، والأدوات والتكنولوجيا، والمعلمين، والإداريين، والكوادر المساندة

ويتمثل التحدي الرئيس للنظام التربوي في توفير أقصى مستوى ممكن من المصادر والدعم للتعلم في ظل موارد مالية محدودة. وهناك حاجة دوماً لحلول مبتكرة لضمان أقصى درجات الانتفاع والعائدة من الاستثمار في توفير الموارد. ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات توفير وسائل منخفضة التكلفة نسبيا لتوفير موارد التعلم والدعم لكل من الطلبة والمعلمين.

إن المعلم هو الميسر والمنظم الرئيس للتعلم ضمن النظام التربوي المطور. وتقر وزارة التربية والتعليم بأن جودة الهيئة التعليمية والدور المتغير للمعلم عاملان حاسمان في إنجاح برنامج التطوير التربوي. وبدلا من كون المعلم مقدما للمعلومات، فإنه سيصبح ميسرا للتعلم ومقيماً له، وسيقوم بإدارة تقدم الطلبة بعناية نحو تحقيق نتاجات التعلم المرغوب فيها.وسيتوقع من المعلمين استخدام مجموعة واسعة من مصادر التعلم واستراتيجيات التدريس والتقييم ووسائله التي يدعمها نظام فاعل لإدارة التعلم.

إن الدور المتغير للمعلمين يتطلب معارف ومهارات واتجاهات جديدة، وسيحتل إعداد المعلمين وتدريبهم أولوية عالية ضمن سلم أولويات النظام التربوي. ولن يتمكن المعلمون من أداء أدوارهم الجديدة فحسب وإنما أيضاً سيتم تقدير أدائهم المميز في هذه الأدوار الجديدة.

المبادئ الرئيسة

- تحدد النتاجات التعلمية العامة والخاصة نوع مصادر التعلم وجودتها التي يجب توفيرها.
- يتعزز تعلم الطلبة ونجاح المعلمين عندما تتوافر لهم مجموعة متنوعة من مصادر التعلم بما في ذلك مصادر التعلم الإلكترونية.
- يكون التعلم أكثر فاعلية والتصاقاً بحاجات المتعلمين عندما يُشجع المعلمون والمشرفون على الإسهام بصورة تشاركية في تطوير موارده.
- إن التوظيف السلس لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يسهل عمليات التعلم وإدارته على نحو أكثر فاعلية وتأثيراً.
- إن تنفيذ المنهاج وتعلم الطلبة سيُدعَم من خلال إعداد المعلمين وتدريبهم، ورعايتهم والإشراف عليهم من جانب زملاء مميزين، من خلال أنشطة التنمية المهنية المستدامة.
- إن المعايير التي تقر بالطبيعة المهنية للتدريس ستعين في تطوير المعلمين بوصفهم ميسرين للتعلم بدلاً من كونهم ناقلين للمعرفة.
- إن المعايير المهنية الوطنية للتدريس ستشكل الأساس لبرنامج التدريب والتنمية المهنية للمعلمين والمشرفين ومديري المدارس.
- إن برامج تدريب المعلمين ستمنحهم فرصة توظيف معارفهم ومهاراتهم الجديدة فوراً في المواقف الصفية، كما أنها ستحسن من ممارساتهم التعليمية.

التوظيف السلس لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يسهل عمليات التعلم وإدارته.

الاستراتيجيات

من أجل زيادة توسيع واستثمار أوجه دعم التعلم وتفعيله، ستقوم الوزارة بالآتي:

- مراجعة جميع متطلبات المصادر والدعم وتحليلها، ومأسستها لضمان تنفيذ المنهاج بنجاح.
- تمكين الطلبة والمعلمين من الوصول إلى جميع مصادر التعلم التي تقرها الوزارة، والإسهام في تطوير المواد التعلمية المساندة.
- تحديد مستويات ومعايير جودة خاصة بحيازة موارد التعلم ونشرها.
- تبني معايير دولية لعمليات توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها وسيلة للتعلم ومصدراً له.
- ربط جميع المدارس بشبكة إلكترونية عالية السرعة وعريضة الحزمة لتيسير الوصول بتكلفة قليلة وبشكل متزايد إلى مصادر تعلم إلكترونية ضمن برنامج وبدائل تمويل تتسم بالفعالية والكلفة المعقولة.
- تطوير عمليات انتقاء المعلمين لاستخدامها من قبل لجنة على مستوى المدرسة برئاسة مديرها وبالتعاون مع مدير التربية والتعليم استنادا إلى معايير محددة تعزز أكثر المرشحين ملاءمة لوظائف معينة.
- ترقية المعلمين والمديرين والمشرفين استنادا إلى الكفاءة في ضوء المعايير المهنية المعتمدة.
- مراجعة برامج إعداد المعلمين وتطويرها استنادا إلى المعايير المهنية للتدريس بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والجامعات.
- توفير فرص للمعلمين الأكثر كفاءة لمساعدة المعلمين الآخرين والقيام بتدريبهم وإرشادهم ورعايتهم.

من أجل زيادة توسيع واستثمار أوجه دعم التعلم وتفعيله، ستقوم الوزارة بتمكين الطلبة والمعلمين من الوصول إلى جميع مصادر التعلم التي تقرها الوزارة، والإسهام في تطوير المواد التعلمية المساندة.

سادساً: بيئة التعلم

تُوفر البيئات التعلمية الآمنة والصحية المواتية للتعلم، والمجهزة بوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أساساً مناسباً للتعلم.

إن توفير بيئات فعالة للمتعلم لهو استثمار رئيس في مستقبل البلاد، وذلك أن الطلبة الذين يتعلمون في بيئة داعمة للتعلم هم أكثر قدرة على الإسهام في بناء مجتمعهم في المستقبل. وإن أكثر بيئات التعلم فعالية هي تلك التي تركز على احتياجات الطلبة بجوانبها المختلفة.

وبمثل أهمية توفير المرافق الكافية، هناك أهمية لا تقل عنها تتمثل في ضمان التحاق الأفراد في سن التعلم بالمدرسة. وهناك ضرورة لقيام الوزارة بتوفير عناصر الجذب والاحتفاظ بالطلبة في التعليم، من خلال برامج التغذية المدرسية التي تستهدف المناطق الأكثر فقراً، ومن خلال أشكال مختلفة من الأنشطة اللامنهجية وأنشطة ما بعد ساعات المدرسة.

المبادئ الرئيسة

- لكي يتعلم الطلبة، يجب أن تفي مرافق المدرسة بالحد الأدنى من معايير الجودة، بما في ذلك الأمان والنظافة.
- يؤثر حجم الصف، وتوقيت الحصص الصفية، والمساحة المتوافرة لكل طالب في تعلم الطلبة.
- يمكن لمستخدمي المرافق التعليمية توفير معلومات قيمة وأفكار لتصميم بيئات تعلمية جديدة وصيانتها.
- ستؤدي مشاركة المجتمعات المحلية في القرارات المتعلقة بتصميم بيئة التعلم وبالتحسينات التي تدخل عليها إلى تعزيز الالتزام المحلي بإنشاء أماكن إيجابية للتعلم وبالمحافظة عليها.
- يؤدي مدير المدرسة، بوصفه القائد التربوي الميداني، دورا قيادياً في ضمان توفير بيئة إيجابية للتعلم وإدامتها.

الاستراتيجيات

لتعزيز أفضل بيئة تعلمية، ستقوم الوزارة بالآتي:

- إجراء دراسة مستمرة حول البيئة التعلمية الفعالة، وتحليل نتائجها لتوظيفها في البيئة الأردنية، وتطوير وتنفيذ برامج تدريبية للموظفين ذوي العلاقة بالأبنية وصيانتها لضمان بيئات تعليمية فعالة، مراعية للنوع الاجتماعي.
- توسيع التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، بدءاً من الصف الثاني في رياض أطفال، وخاصة في المناطق الريفية والنائية والفقيرة.
- إشراك الطلبة والمعلمين والمديرين والمجتمع المحلي في الإسهام في تطوير بيئات تعلمية فعالة، وآمنة، وداعمة، وصحية، وفي تنفيذها وإدامتها.

يؤدي مدير المدرسة، بوصفه القائد التربوي الميداني، دوراً قيادياً في ضمان توفير بيئة إيجابية للتعلم وإدامتها.

- تخصيص الموارد المالية لقضايا البيئة التعليمية التي تحظى بالأولوية (مثل حالات تدني مستوى النظافة، وغياب الظروف الصحية، وغياب الظروف الآمنة).
- توفير فرص للطلبة للوصول إلى مدرسة أساسية لا تبعد أكثر من أربعة كيلومترات عن بيوتهم، وإلى مدرسة ثانوية لا تبعد أكثر من ستة كيلومترات، وتوفير البدائل المناسبة للطلبة خارج هذه المسافات.
- تطبيق معايير ضمان الجودة وإجراءات المراقبة المستمرة لضمان صيانة وقائية منتظمة لبيئات التعلم.
- التخلص من نظام الفترتين والمدارس المستأجرة بالإضافة إلى تخفيض عدد المدارس الصغيرة (أقل من ٤٠٠ طالب) وذلك من خلال برنامج ترشيد أسس اختيار مواقع المدارس ودمج المتجاور منها ويطبق على مدى السنوات العشرة القادمة.
- رصد التحسن والتقدم في كل مدرسة عن طريق عقد دورة تقييم خاصة بتقييم جودة بيئة التعلم.
- تطوير خطة طويلة الأجل وتطبيقها، وذلك لتمويل إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وصيانتها واستبدالها.
- تطوير معايير وإرشادات عامة للمرافق والمصادر المدرسية وتطبيقها، مثل المكتبات، ومختبرات العلوم والحاسوب، والأجهزة، والكتب المدرسية، وغيرها من مواد التعلم.
- تطوير خطة ذات استراتيجيات محددة وتطبيقها لضمان الالتحاق الكامل بالتعليم الأساسي، وزيادة معدلات الالتحاق في المرحلة الثانوية، ومعالجة قضايا التسرب المدرسي.

مؤشرات أداء النظام

ستقوم الوزارة بالتالي:

- نشر المؤشرات الإحصائية وتعميمها استناداً إلى البيانات التي يتم جمعها من النظام المدرسي.
- إعادة النظر بالسياسات التربوية وتطويرها بناءً على المؤشرات، وتحليلها بعمق وبصورة مستمرة.
- جمع مستويات الأداء على مستوى المؤشر الواحد وتحليلها وعرضها.
- إعداد خطط مستقبلية متوسطة وطويلة المدى للنظام التربوي استنادا إلى تحليل مفصل للمؤشرات، التي تشمل تطبيق المناهج، وأداء الطلبة، والمقارنات الدولية، والتباينات أو الفجوات بين المناطق.

سابعاً: المسؤولية المالية والمساءلة

إن التحسن في جودة التعليم يجب أن ينجز بتكلفة يمكن تحملها والمحافظة عليها. ويحتاج تمويل عمليات تطوير النظام التربوي وكذلك تكاليف إعادة هيكلته إلى إنفاق رأسمالي وجارٍ وكبير على الرغم من إدراكنا أن الموارد المالية المتاحة لتحسين التعليم أو توسيعه محدودة.

بالإضافة إلى أن الترتيبات المالية التي تم التوصل إليها مع الجهات والهيئات الداعمة الخارجية لتمويل الجوانب الكبرى من التطوير التربوي، فعلى الأردن أن يواجه التبعات والمتطلبات المالية طويلة الأجل للنظام التربوي المطور باعتباره نظاماً يسعى للاستثمار بكثافة في التكنولوجيا لتيسير التعلم ودعمه. وفي الوقت الحاضر يتعرض النظام التربوي لضغوط كبيرة بموارد إضافية محدودة. وثمة تحديات كبيرة لا تتمثل في الحاجة لتوفير مرافق مدرسية جديدة فحسب، وإنما أيضا لزيادة كفاءتها لشراء أجهزة حواسيب وتجهيزات متخصصة لجميع المدارس، ولشراء الأثاث.

المبادئ الرئيسة

- إن توفير التعليم الإلزامي مجانا للأسر والأطفال أمر أساسي لأن الفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي تعود على الوطن من القوى العاملة المتعلمة تعد حاسمة في تطوره ورخائه.
- تعبر الحكومة عن أهمية التعليم عن طريق تخصيصها لحصة من الإنفاق العام على التعليم العام.
- حتى تتحقق القدرة على تحمل التكاليف يجب استخدام جميع الموارد بأكبر قدر ممكن من الكفاءة عن طريق آليات سليمة من التخطيط ووضع الميزانيات على نحو منتظم.
- إن أكثر البدائل جدوى من الناحية التربوية في تقديم الخدمات التعليمية هي توجيه أكبر قدر ممكن من المخصصات المالية للتعليم نحو غرفة الصف.
- مما يعين في تخفيض الأعباء المالية للتعليم العام الدخول في شراكة مع المجتمعات المحلية، والمنظمات والمؤسسات غير الحكومية والقطاع الخاص.

- يمكن تحقيق مستوى أعلى من الكفاءة على مستوى المدرسة بإجراءات منها تقليل عدد المدارس الصغيرة وزيادة معدلات استخدام الأبنية والمرافق المدرسية.

الاستراتيجيات

من أجل تعزيز الكفاءة والفاعلية المالية، ستقوم الوزارة بالآتي:

- وضع سلم أولويات للنفقات الجارية بناءً على السياسة العامة والأهداف الاستراتيجية اللازمة لتحقيق غايات التطوير التربوي وأهدافه.
- تحليل مشاريع التطوير الحالية والمقترحة من حيث مخصصات المشتريات، والصيانة، والنفقات المتكررة، والخدمات الاستشارية لتوجيه القرارات المتعلقة بأولويات الإنفاق.
- مراقبة النفقات ومراجعتها لتقييم التقدم نحو الأهداف الاستراتيجية واستخدام نتائج المراقبة للاسترشاد بها في القرارات التخطيطية.
- تطوير أنظمة فعالة وذات كفاءة ومستدامة لتقديم الخدمات التربوية ودعمها وإدارتها.
- تطوير بدائل وسيناريوهات لمجالات الإنفاق تؤدي إلى تخفيض التكاليف.
- تقييم نماذج لبدائل نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم تستند إلى معايير فاعلية التعلم والتعليم وإمكانيات تحمل التكاليف واتخاذ قرارات مالية مسؤولة استناداً إلى بيانات يتم تقييمها بعناية.
- استكشاف إمكانيات إيجاد شراكات في الأعباء المالية للمنظومة التعليمية مع الآخرين المعنيين بتعليم الشباب والشابات.

ثامناً: الشراكات والروابط

يؤدي فهم الرؤية الوطنية للتعليم العام ورسالته وتملّكها دوراً حاسماً في أي مجتمع يسعى لتحويل نفسه إلى اقتصاد المعرفة

يؤدي فهم الرؤية الوطنية للتعليم العام ورسالته وتملّكها دوراً حاسماً في أي مجتمع يسعى لتحويل نفسه إلى اقتصاد المعرفة من خلال التطوير التربوي. وستسعى الوزارة وتستثمر الفرص لإيجاد شراكات مع المعنيين، والقطاعات الأخرى، والمجتمع المدني وعقد حوارات حول التطوير التربوي بشكل عام، وحول المبادرات الرئيسة الخاصة في عملية التطوير. وهناك العديد من المعايير والفوائد المحتملة للشراكة في توسيع المجالات الرئيسة للتطوير وتعزيزها، مثل تطوير المناهج، وتدريب المعلمين، وإنتاج مصادر التعلم وتنفيذها، والترابط بين المدارس.

إن عملية التطوير التربوي عملية معقدة ومحفوفة بالصعاب ولا يمكن لوزارة التربية والتعليم بمفردها تحقيق التحسن المطلوب في الجودة وإدامته. وبشكل خاص، يتطلب التغيير الشامل في جميع مجالات التعليم خلال فترة قصيرة من الوقت مستوى عاليا من استخدام الموارد. وعدا الاستثمارات التي تقوم بها الحكومة بدعم من موارد مالية مهمة من مصادر أخرى، فثمة حاجة لاستكشاف وسائل لبناء الشراكات والروابط مع الوزارات الأخرى، والمجتمع كله، والمنظمات والوكالات الوطنية والدولية، على المستوى المحلي، والإقليمي والدولي لتوفير المزيد من المعايير والتأثيرات الإضافية. وستعزز الشراكات الفعالة نجاح جهود التطوير من حيث الجودة والاستدامة.

المبادئ الرئيسة

- تعد الشراكة بين المدارس الحكومية وبين أولياء الأمور، والأسر، والمجتمعات المحلية، أمرا مهماً لنجاح أي تطوير تربوي.
- يعتمد توسيع فرص التعلم مدى الحياة على التعاون والشراكة مع الوزارات الأخرى ومع الوكالات المحلية والدولية.
- ستوفر الشراكة بين الوزارة وبين مؤسسات العمل المحلية والدولية فرصا للدعم والمنفعة المتبادلة.
- توفر الشراكات الإقليمية على المستويات المختلفة قاعدة للحوار ولمزيد من العمل حول الموضوعات والقضايا التربوية الرئيسة، مثل محو الأمية، وتكافؤ الفرص، والمساواة، والعدالة.

الاستراتيجيات

بهدف تعزيز الروابط والشراكات، ستقوم الوزارة بالآتي:

- تدريب القيادات المدرسية ودعمها في تطوير مبادرات على المستوى المحلي لزيادة مشاركة المجتمع المحلي في أنشطة المدارس اليومية.
- تقييم فوائد تطوير المدارس كمراكز مجتمعية للمعرفة وغير ذلك من الأنشطة.
- تأسيس عملية شراكة على مستوى المجتمع المحلي تشرك الطلبة، وأولياء الأمور، والمعلمين، ومديري المدارس، إلى جانب الشراكات وأصحاب العمل.
- تطوير إطار من التواصل والتشاور الوطني حول توجهات التطوير وأنشطته مع المعنيين والشركاء ورجال الأعمال والمجتمع المدني على المستوى الوطني.
- تطوير إطار لتحديد أهداف وأولويات دعم المعنيين ومشاركتهم في التعليم العام.
- مراجعة الممارسات والتجارب الحالية للوصول إلى المجتمعات المحلية لتوفير مستوى أكبر من الاتصالات والتنسيق مع المجتمع المدني، والعمل والصناعة والتجارة.
- العمل مع وزارة التعليم العالي لتسهيل انتقال الطلبة إلى التعليم العالي بسلاسة وضمان تحقيق أهداف المشاركة الوطنية في التعليم العالي.
- إقامة مبادرات شراكة مع الجامعات حول الإعداد المهني للمعلمين.
- العمل مع وزارة العمل لتعزيز مسارات مهنية جديدة لتزويد الخريجين بالمهارات والكفاءات اللازمة في سوق العمل المتغير.

- تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص والتطوعي والمنظمات غير الحكومية في توفير التعليم الثانوي مع التأكيد على التعليم المهني والبرامج الخاصة بالأطفال الذين يعانون من صعوبات واحتياجات خاصة.
- تنسيق الشراكات بين القطاعين العام والخاص ودمجها ضمن برنامج التطوير التربوي لإزالة الفجوات في الجهود وضمان التكامل في تقديم الخدمات للمدارس والمجتمع المحلي.
- استكشاف وتطوير المزيد من الشراكات مع المنظمات الوطنية، والدول الإقليمية، والمنظمات والوكالات الإقليمية والدولية، وذلك لدعم قضية جودة التعليم للجميع في الأردن والإسهام في التنمية الإقليمية من النواحي التعليمية والاجتماعية والاقتصادية.

التحديات التي تواجه تطوير التعليم في الأردن

إن التحديات التي تواجه التطوير الفعّال للتعليم تتمثل في الحاجة إلى:

- الانتقال من نظام مركزي فيه القليل من تفويض الصلاحيات والمسؤوليات، إلى نظام يعطي مسؤولية كبيرة على المستوى المحلي لمديري المدارس والمعلمين.
- إقامة درجة أكبر من التوافق والارتباط بين مضمون ما يتم تعليمه حاليا في المدارس وبين المهارات اللازمة لاقتصاد المعرفة، حيث إن المنهاج الحالي يركز على المحتوى أكثر من المهارات.
- تبني ممارسات التدريس التي تدفع باتجاه تنمية التفكير الناقد وحل المشكلات عوضا عن تلك التي تركز على الحفظ والاحتفاظ السلبي بالمضمون.
- مأسسة عمليات تدريب المعلمين على المستوى المحلي (المدرسي) وتوجيهها لتركز على تحليل الخبرة التعليمية (التعلم التأملي) ، والعمل الجماعي كفريق، ومستندة إلى النشاط، وذات طابع استكشافي، وتركز على التطبيق العملي عوضا عن المنهجية الحالية التي تستند في مجملها إلى أساليب تقليدية كالمحاضرات لمجموعات كبيرة.
- توسيع قاعدة برامج التعليم المهني لتفي بالمتطلبات الراهنة لسوق العمل وتقليص عدد التخصصات المهنية،بما يتوافق مع حاجة سوق العمل من عمالة الذكور والإناث.
- تخفيض عدد المدارس المكتظة وغير الآمنة التي تفتقر لمصادر التعلم المناسبة والكافية.
- توفير فرص متساوية للتعليم في مرحلة التعليم قبل المدرسة للأسر ذات الدخل المتدني.
- تطوير القدرة المؤسسية لمعالجة قضايا النوع الاجتماعي في المناهج، والتدريس، والتعلم والتقييم، لضمان العدالة والمساواة في فرص التعلم لكلا الجنسين.

النتاجات المتوقعة

التعليم ما قبل المدرسة

النقاط الرئيسة

- توسيع الالتحاق في رياض الأطفال وخاصة في المناطق الفقيرة، بهدف رفع مستوى استعداد الأطفال للتعلم ولضمان زيادة فرص الالتحاق بالتعليم واستمرارية الطلبة فيه.
- تطبيق المنهاج الوطني لرياض الأطفال.
- إعداد المعايير الوطنية النمائية لمرحلة الطفولة المبكرة بالاستناد إلى أفضل الممارسات الدولية.

- توحيد معايير كفايات معلمي رياض الأطفال والتي تؤدي إلى رفع معايير التعليم بشكلٍ عام.
- توفير تدريب موسع لمعلمي رياض الأطفال، ومديري مدارسها ومشرفيها.
- تحسين فرص الالتحاق برياض أطفال آمنة غير مكتظة ومجهزة تجهيزا مناسبا من خلال برنامج لبناء وتجديد مرافق جديدة وتأثيثها بتمويل عام.

التعليم الأساسي والثانوي

النقاط الرئيسة

- تطوير المناهج كافة للصفوف من ١ إلى ١٢.
- التركيز على مهارات اقتصاد المعرفة التي تدعم التعلم اللاحق وفرص العمل المستقبلية.
- استخدام أساليب جديدة للتقييم وآليات رصد مدى التقدم باتجاه تحقيق النتاجات لتعزيز التعلم.
- تطوير برامج نوعية لتدريب المعلمين لتتوافق مع المعايير الدولية.
- توفير مدى أوسع من المصادر لدعم التعليم.
- تحويل التركيز من مجرد اكتساب المعرفة إلى مهارات إنتاجها وإدارتها وتوظيفها.
- توسيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم التعلم، والتعليم، والإدارة.
- التسليم بأن الطلبة يتعلمون فرادى بالإضافة إلى تعلمهم في مجموعات وبطرق مختلفة وبمعدلات سرعة تعلم مختلفة.
- مراعاة الفروق الفردية بين الطلبة وحاجاتهم التعليمية في إطار ما تسمح به الإمكانيات المادية.
- تفريد التعليم للاستجابة لحاجات الطلبة ذوي الحاجات الخاصة، بما فيهم الطلبة الموهوبون، والطلبة المتوقع تسربهم.
- إعطاء المزيد من المسؤولية على مستوى المدرسة لتعزيز روابط أوثق مع المجتمع.
- تطوير روابط أكثر وضوحا مع عالم العمل والإعداد لسوق العمل.
- تطوير مرافق مدرسية جديدة محسنة.

التعليم المهني/الفني

النقاط الرئيسة

- تطوير البرامج والخطط المراعية للنوع الاجتماعي، للاستجابة لمتطلبات سوق العمل والتغييرات التكنولوجية.
- اعتماد روابط عملية بين الخطط الوطنية وخطط تطوير الموارد البشرية، والتدريب وحاجات سوق العمل.
- تطوير كفاءات ومعارف المعلمين والطلبة بالسلامة المهنية.
- نشر الوعي لدى الطلبة حول الفرص المهنية في مجموعة واسعة منوعة من الحقول دون تقييد بالصور النمطية للأعمال.
- تمكين الطلبة من اختيار المسارات المهنية المناسبة لهم من خلال تزويدهم بالمعلومات الدقيقة وإزالة الحواجز الهيكلية التي تقف أمام اختيار الطلبة للبرامج.
- زيادة رغبة الطلبة في الالتحاق في التعليم المهني.
- إقامة شراكة فعالة بين المؤسسة التربوية وبين عالم الأعمال لزيادة إسهام القطاع الخاص في التعليم والتدريب.
- زيادة استخدام المرافق المهنية من جانب القطاع الخاص والمجتمعات المحلية.
- تشجيع انخراط القطاعات الإنتاجية في سياسات التعليم المهني وبرامجه وخطط تدريب المعلمين للإيفاء بالمعايير المهنية.
- تطوير شراكات للتدريب العملي وبرامج توأمة مع القطاع الخاص.

التعليم العالي

النقاط الرئيسة

- إقامة روابط محددة بين النظام المدرسي وبين الجامعات فيما يتعلق بالمؤهلات المهنية وتدريب المعلمين.
- تشجيع الأبحاث التطبيقية والإجرائية لمشكلات التعليم/ التعلم ذات القابلية للتطبيق المباشر على نظام التعليم الأردني.
- تطوير الروابط بين برامج المرحلة الثانوية وبرامج المرحلة اللاحقة لها.
- إعادة النظر في برامج المرحلة الثانوية بحيث يتمكن الطلبة من اختيار مسارات دراساتهم ما بعد الثانوية بناء على رغبتهم وقدراتهم وليس على قدراتهم وحدها.
- تطوير أسس القبول في الكليات والجامعات لتتوافق مع مستويات تحصيل الطلبة في نهاية المرحلة الثانوية.

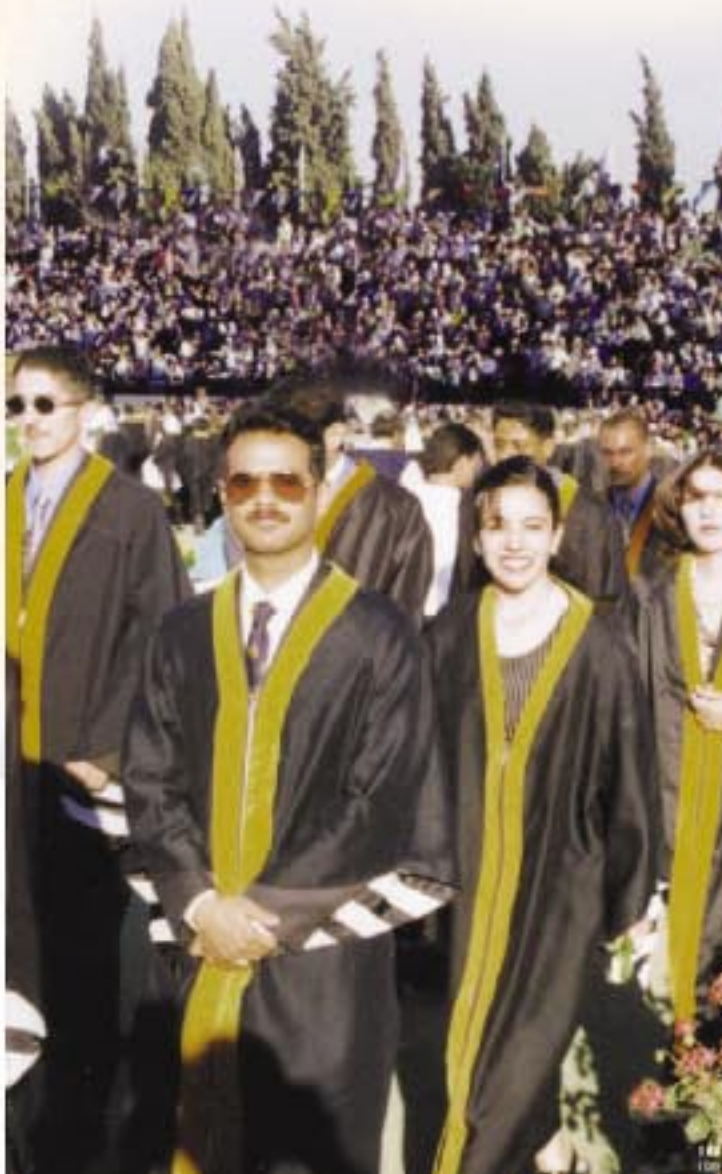

التعلم المستمر مدى الحياة/التعليم غير النظامي

النقاط الرئيسة

- تطوير برامج محو الأمية كجزء من منظومة التعليم النظامي وغير النظامي.
- تشجيع القطاع الخاص على توسيع توفير المراكز الثقافية ومراكز محو الأمية التي تقدم فرصاً تدريبية لحاجات سوق العمل، من الذكور والإناث.
- توفير الكتب الدراسية، ومصادر التعلم، والمناهج المحدثة للتعليم غير النظامي.
- تطوير الخطط والبرامج الموجهة لدعم التعلم للمتعلمين لزيادة فرص بقاء المتعلمين في المدرسة.
- توفير البرامج التي تستهدف المتسربين من المدارس لجذبهم للعودة إلى التعليم النظامي أو تزويدهم بمهارات تعزز فرص تشغيلهم من خلال برامج غير نظامية.

الخلاصة

يتطلب تحقيق رؤية جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم الطموحة لمستقبل الأردن تضافر جهود الحكومة والمجتمع لصالح أبنائه. والتعليم هو ركيزة تنمية الموارد البشرية والقوة الدافعة لمستقبل الأردن. إن الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم هي تعبير عن الرؤية والرسالة والأهداف التي جاءت خلاصة جهودٍ كبيرةٍ من أطراف المجتمع كافّة.

وستعمل وزارة التربية والتعليم بنشاط على استخدام الاستراتيجية لتطوير السياسات والخطط والموازنات اللازمة للتعليم لكي يتحقق المستقبل الذي نصت عليه الرؤية والرسالة. كما ستعمل الوزارة لإبقاء الاستراتيجية ذاتها قيد الدراسة والتطوير لضمان استمرارها في تحسين جودة التعليم، وفي تخريج طلبة يحملون التوجهات والمهارات اللازمة للنجاح في الاقتصاد المبني على المعرفة.